المؤتمر العالمى التاسع لجمعية الاقتصاد القياسى*

منصور مغاورى**

نظمت جمعية الاقتصاد القياسى – وهى منظمة علمية دولية محايدة تضم فى عضويتها المتخصصين فى حقل الاقتصاد من جميع دول العالم ، وهدفها الأساسى الترويج للدراسات التى تستهدف توحيد النظرة العلمية إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، سواء كانت هذه الدراسات نظرية أو عملية ، وصفية أو كمية – مؤتمرها العالمى التاسع خلال الفترة من ١٨ – ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥ الذى عقد فى جامعة لندن ، والتى تعتبر من أعرق الجامعات البريطانية ؛ حيث أنشئت فى عام ١٨٢٦ ، وهى أول جامعة بريطانية تقدم بديلا تقدميا للقيود الدينية والأكاديمية الموجودة فى كل من جامعتى إكسفورد وكامبردج ، بالإضافة إلى عدم التفرقة بين الطلاب الذكور والإناث فى شروط الالتحاق .

وقد عقد المؤتمر – المشار إليه – تحت رعاية أكثر من ٢٠ مؤسسة علمية وتمويلية قومية ودولية . وقد تنوعت وتعددت أعمال وأنشطة المؤتمر فيما بين : الجلسات العلمية الرئيسية ، وحلقات نقاشية ، ومحاضرات عامة لمدعوين متخصصين ذوى مستوى رفيع فى الميدان الاقتصادى ، وجلسات لدراسات السياسات المالية ، واجتماعات خاصة بجمعية الاقتصاد القياسى ، ومعرض لأحدث الكتب فى المجالات الاقتصادية .

* Econometric Society World Congress (ESWC) , held at University College London, August 18 -24, 2005.

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الجنائية القومية ، المجلدالتاسع والأربعون ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠٠٦ .

أولا : الجلسات العلمية الرئيسية

تنوعت الأوراق والدراسات التى قدمت فى الجلسات العلمية ، كما تعددت الموضوعات التى عالجتها أوراق المؤتمر فى فروع الاقتصاد المختلفة ، والتى لم تغفل اقتصاديات الجرائم ، والتدخين ، والحرب ضد منتجى المخدرات والتهرب من الضرائب . ويمكن لأى اقتصادى أن يجد تخصصه الدقيق فى أكثر من جلسة من جلسات المؤتمر ، حيث شملت هذه الجلسات كل فروع علم الاقتصاد المختلفة ، نذكر منها :

النظرية الاقتصادية

تعددت الأوراق حول : المزادات والمساومة ، ومحدودية الرشد الاقتصادى ، واتخاذ القرار الجماعى ، ونظرية العقد ، ونظرية الألعاب التعاونية ، ونظرية الألعاب الدينامية ، والتطور والتعليم ، والاتزان العام ، ونظرية الألعاب العالمية ، ونظرية ألعاب المعلومات الناقصة ، وإرسال المعلومات وتصميم الآلية ، وشبكات المعلومات ، والمنظمات ، والتفضيلات واتخاذ القرار ، ونماذج الوكيل الرئيسية ، ونظرية المنشأة ، والتواطؤ الكفء فى المزادات المثالية ، وقيمة الفائدة المعلوماتية المشتركة فى المزادات مقابل تذبذب القيمة الخاصة .

الاقتصاد الكلى

تناولت الأوراق – بصفة عامة – الموضوعات التالية : الدورات الاقتصادية ، والاستهلاك ، والسياسة الضريبية ، والاتزان العام ، والنمو ، وعدم التجانس فى الاقتصاد الكلى ، والتضخم الاقتصادى والنقدى ، والسياسة النقدية ، والتوقعات العقلانية ، والتوفير والادخار .

السياسة المالية

جاءت أغلب الأوراق فى موضوعات : تحديد الميزه النسبية ، والأعمال المصرفية ، ونظرية الشركات المالية ، والاقتصاد القياسى المالى ، والنظم المالية ، ونماذج من القضاء الرسمى ، وسياسة عدم الثبات المالى .

الاقتصاد السياسى

وقد اشتملت الجلسات على أوراق تناولت الموضوعات الآتية :
الانتخابات ، والسياسة الضريبية ، وتوزيع الدخل ، وعدم المساواة ، والكسب والفئات ذات الاهتمامات الخاصة ، ورواتب التقاعد ، والفقر ، والمصلحة العامة ، والنظام الضريبى واقتصاديات الرفاهية ، والنمو والتطوير .

اقتصاديات العمل

عبرت الأوراق عن أسواق العمالة ، وتقلص العمل ، والهجرة ، وتقييم برنامج البحث عن العمل ، والبطالة ، والأجور ، وبرامج دولة الرفاهية .

الاقتصاد الدولى

وقد تنوعت وتعددت موضوعات هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد وتركز أغلبها فى أسعار الصرف ، والاستثمار الأجنبى ، والمالية الدولية ، والاقتصاد الكلى الدولى ، والتجارة الدولية ، والإصلاحات التحررية ، والتخفيضات ، وتخمين الهجمات الاقتصادية ، وتحليل اقتصادى قياسى هيكلى ، وناتج تأثير التخفيضات على الميزانية ، والمعلومات العامة الناقصة فى نماذج الجيل الأول من أزمات العملة ، وطلب فائض العملة الأجنبية ، والتوقعات والعدوى فى هجمات العملة الحقيقية ، واختيار المهنة وتعويض الخاسرين من التجارة الدولية ، والتدفق الكبير ومعدل الإنتاج : دليل من الولايات الأمريكية .

الاقتصاد القياسى

وشمل موضوعات منها :

التقدير البارامترى ، واختبارات الارتباط القوى والمتسلسل لفرضية التقارب الاقتصادية ، واختبار التوقعية ، وتوحيد بعض اختبارات التوقعية ، واختبارات فرضية التوقعات والارتداد التنبؤى فى الأمد الطويل .

الاقتصاد القياسى المالى

وتحددت الموضوعات التى تناولتها الأوراق فيما يلى :

التنبؤ ، واختبارات الفروض ، والمتغير التابع المحدود ، والنماذج الهيكلية ، والمتوالية الزمنية ، وعدم الثبات .

الاقتصاد الجزئى التجريبى والتطبيقى

وقد شملت الجلسات العديد من الموضوعات منها :

الاستهلاك ، وتحليل الإنتاج والتكاليف ، وأسواق الائتمان ، وتحليل الطلب ، واقتصاديات التربية ، والسياسة الضريبية ، والصحة ، وسلوك المستهلك ، والإسكان ، وتوزيع الدخل ، وعدم المساواة ، وتقنية المعلومات ، والتأمين ، والرواتب التقاعدية ، والتوفير ، واقتصاديات الرفاهية أو التنظيم الصناعى ، ونظرية المنظمة الصناعية ، ودراسات القطاعات أو الأسواق المعنية بتقنية المعلومات ، والاقتصاد التجريبى والسلوكى ، والتجارب ونظرية الألعاب ، والرشد الاقتصادى المحدود .

الوقت المتاح للأمومة ورعاية الطفولة ، وتنمية إدراك الطفل : تأثير التركيب العائلى على تعليم الأطفال ، وتأثير الدخل العائلى على إنجاز الطفل ، والزعماء الدينيون والديانات الغامضة ، وتخفيض قيمة العملة وهجوم المضاربين ، وتأثيرات العولمة ، والاتحادات الفيدرالية والمنافسة الضريبية ، واختبارات التنبؤ ،

والتفاوتات فى الأجور ، وإصلاح الرفاهية وسوق العمل ، ومخاطر الائتمان ، والاستثمار الأجنبى المباشر ، والمؤسسات والتنمية ، والبناء التمويلى فى الاقتصاد الكلى ، وسلوك الإحالة إلى المعاش المبكر فى هولندا دليل من سياسة الإصلاح ، وتعويضات المعاش للتقاعد المبكر ، ومواصفات ومحددات تعويضات المعاش عن المشتركين فى نظام التضامن الاجتماعى ، وتقييم لتأثيرات دورة الحياة بمنحة المعاش المبكر ، وعرض العمل ، وتحليل الإنتاج والتكاليف ، وسوق العمل فى الدول النامية ، وإصلاح التعليم ، ومعدلات الصرف ، والإنتاجية ودورة العمل ، والاقتصاد الكلى وتوزيع الدخل ، والتضخم ، والتنبؤ ، وأسلوب الاقتصاد القياسى ، والتصميم الاقتصادى ، والمؤشرات المحسوبة فى التصميم الاقتصادى ، والمزادات مع إعادة الأوكازيون ، والطلب على العمل ، والديكتاتورية والحروب ، وجماعة الضغط والمجموعات ، والاقتصاد الرياضى ، والرشوة فى مقابل جماعة الضغط : التعليم والمخاطرة ، والبحث عن وظيفة ، ومعدل التبادل والأسعار ، وتحمل المخاطرة فى الاقتصاد الكلى ، وإصلاح الأمان الاجتماعى ، والجريمة والتهرب الضريبى ، والعلاقة بين المستوى التعليمى واتخاذ القرار بالتدخين (هل التغيرات فى مستويات التعليم تفسر الاتجاهات فى انتشار التدخين ، أدلة من فرنسا) ، ودراسة لسلسلة زمنية لاستهلاك السجائر والأسعار.

ثانيا : الحلقات النقاشية

أنـــواع المعتقـــدات

واشتملت على الموضوعات التالية :

أنواع المعتقدات الغامضة ، وأصحاب المناصب وانتشار المعلومات عند الطلب ، والطلب على السلع المعمرة وتغير النوع ، والإعلان والمستهلك فى نموذج احتكار ثنائى .

ثالثا : المحاضرات العامة

وقد كانت أهم موضوعاتها هى :

* البطالة الأوربية والأمريكية .
* علم المتعة : قياس رفاهية المستهلك .
* استراتيچية انتخابية وسياسة اقتصادية .

رابعا : جلسات دراسات السياسة المالية

وقد عرضت دراسات عديدة فى هذا المحور منها :

* النظام الضريبى والاقتصاد الكلى .
* نظريات الأجور والأسعار .
* القواعد الانتخابية والمنافسة .
* الكسب والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة .
* عدم المساواة والعدالة .
* الوساطة .
* الجريمة والتهريب الضريبى .
* الشبكات الاجتماعية .
* سلوك المصرف المركزى .
* الاستهلاك والثروة .
* التنوع وعدم الثبات .
* مخاوف المهنة .
* رأس المال البشرى والنمو .
* ديناميكية سوق العمالة .
* تقاسم الخطر فى الاقتصاد الكلى .
* معدل الإنتاج والدورات الاقتصادية .

* الخطر وعدم التجانس فى عائدات التعليم .
* الحوافز والفساد وعدم الاستقرار .
* حماية البيع تحت المنافسة الاحتكارية .
* ضريبة الدخل اللاخطية الدينامية المثالية بدون التزام .

وفى هذه الجلسة قدمت الأوراق التالية :

توقيت التهرب الضريبى

تقترح هذه الورقة نموذجا ديناميكيا (متحركا) لقياس العلاقة بين التهرب الضريبى والمتغيرات الداخلية المؤثرة فيه .

ويوضح هذا المنهج المتحرك لقياس التهرب من الضرائب بياناً صريحاً للخسائر فى الإيرادات من الضرائب والتكاليف الاجتماعية التى سببها التهرب الضريبى ، كما ينتج عنه العديد من النتائج التى توضح تأثير السياسة فى التهرب من الضريبة ، ويقدم إطاراً عمليا سلساً لتحليل ديناميكى للتهرب من الضريبة .

وفى ورقة أخرى بعنوان :

الحرب ضد منتجى المخدرات

تطرح هذه الورقة نموذجاً رياضياً للحرب ضد منتجى المخدرات (منتجين غير شرعيين) . فتؤكد الورقة على أن الحرب ضد منتجى المخدرات تحدث على جبهتين :

الجبهة الأولى ، وتختص بمنع زراعة المحاصيل غير المشروعة التى تعتبر مادة خام لإنتاج المخدرات .

أما الجبهة الثانية ، وهى عرقلة تصدير المخدرات .

من خلال المحاور العديدة والجلسات المتعددة التى عرضنا لبعض منها ، يتبين لنا أن هذه المحاور غطت مجالات واسعة ، وأبرزت التقدم فى علم الاقتصاد ، والاقتصاد الرياضى ، والاقتصاد القياسى ، والنظرية الاقتصادية بوجه عام ، وعلاقتها بعلوم الرياضيات والإحصاء والعلوم الاجتماعية ، وخاصة علم الاجتماع وعلم الجريمة ، وذلك من خلال الأوراق العلمية التى قدمها العديد من العلماء والمتخصصين فى المجالات الاقتصادية من كافة جامعات ومراكز البحوث المنتشرة فى أرجاء العالم . الأمر الذى وفر التغطية الواسعة لمدى التطور الذى تم تحقيقه فى التطبيقات المختلفة للنظرية الاقتصادية . وأبرزت نتائج هذه الدراسات طرق مبتكرة فى التحليل الاقتصادى الكمى والبحث فى المشاكل الاقتصادية التطبيقية الحالية والمستقبلية وبالاستناد إلى منهج الاقتصاد القياسى (الأيكونوميتريك) .

كما تضمنت جلسات المؤتمر مناقشة الأخطاء المتعلقة بتحديد المتغيرات التى تستخدم فى التحليل الإحصائى ، ومزايا وعيوب طرق التحليل الاقتصادى باستخدام السلاسل الزمنية المتحركة ، وتناول البعض الآخر منها تفسير الدورات الاقتصادية والتجارية .

ويمكن أن نؤكد أن المؤتمر من خلال جلساته العديدة أبرز مساهمات العلماء الاقتصاديين فى التخطيط الاقتصادى الكلى ، واقتصاد السوق ، وعلاقتهما بالسياسة . كما أوضح أهمية الحاجة إلى التخطيط الاقتصادى الكلى ، واقتصاد السوق ، وتم التدليل على ذلك بمثال التخطيط الكلى للاتحاد النقدى الأوربى .

ومن خلال القراءة المتأنية لموضوعات المؤتمر السابقة يتضح مايلى :

١- الإعداد الجيد للمؤتمر ، ودقة تنظيمه ، حيث استغرق الإعداد له مايزيد على أربع سنوات .

٢ - تعدد وتنوع أعمال المؤتمر ، وتباين مجالاته وجوانبه المختلفة مابين النظرى والتطبيقى ، وشمول موضوعاته لكافة فروع المعرفة الإنسانية .

٣ - التقدم المذهل فى مجال تكنولوچيا المعلومات ، وتوظيف النماذج الكمية فى العلوم الاقتصادية والسلوكية والبيولوچية وعلم الجريمة ، وصياغة هذه النماذج فى أشكال تطبيقية مفيدة .

٤ - إن المؤتمر يبرهن - بوضوح - على أهمية الارتكاز على الأساليب والأسس العلمية الحديثة فى توصيف وحل المشكلات المجتمعية .